



مجلة

جامعة

الملك خالد

للعلوم الإنسانية

دورية علمية نصف سنوية ، محكمة



المجلد ٧، العدد ١

ذو القعدة ١٤٤١ هـ يونيو ٢٠٢٠م



مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية

المجلد السابع – العدد الأول ذو القعدة ١٤٤١ يونيو ٢٠٢٠

مجلة علمية، نصف سنوية، مُحكمة

المشرف العام

أ.د. فالح بن رجاء الله السلمي

مدير جامعة الملك خالد

نائب المشرف العام

أ.د. سعد عبد الرحمن العمري

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحوث

رئيس التحرير

أ.د. عبدالعزيز إبراهيم يوسف فقيه

مدير التحرير

د. إسماعيل خليل الرفاعي



المراسلات:

توجه جميع المراسلات إلى رئيس هيئة التحرير على العنوان التالي:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية

الرمز البريدي: ٦١٤١٣ صندوق البريد ٩١٠٠، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: humanities@kku.edu.sa

إخلاء مسؤولية

المواد العلمية المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تنسب إلى الرعاة أو الناشر أو المحرر أو هيئة تحرير مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية.

رقم إيداع ١٤٣٥/٣٠٧٦ بتاريخ ١٤٣٥/٣/١٢ هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمد) ١٦٥٨-٦٧٢٧

أعضاء هيئة التحرير

الصفة	الاسم	م
رئيس التحرير	أ.د. عبد العزيز إبراهيم يوسف فقيه	١
عضو هيئة التحرير	أ.د. يحيى عبد الله الشريف	٢
عضو هيئة التحرير	أ.د. مربع بن سعد آل هباش	٣
عضو هيئة التحرير	أ.د. عوض بن عبد الله القرني	٤
عضو هيئة التحرير	أ.د. أحمد بن يحيى آل فابع	٥
عضو هيئة التحرير	أ.د. عبد اللطيف بن إبراهيم الحديثي	٦
عضو هيئة التحرير	أ.د. حسين بن محمد آل عبيد	٧
عضو هيئة التحرير	د. سلطنة بنت محمد الشهراني	٨
عضو هيئة التحرير ومدير التحرير	د. إسماعيل خليل الرفاعي	٩
سكرتير المجلة	أ. تركي بن علي آل حميد	١٠

أعضاء الهيئة الاستشارية

الجهة	الاسم	م
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	أ.د. إبراهيم الجبري	١
جامعة الملك فيصل	أ.د. أحمد عبد العزيز الحلبي	٢
جامعة بكر بلقايد	أ.د. أمين بلمكي	٣
جامعة الملك سعود	أ.د. حسام بن عبد المحسن العنقري	٤
جامعة هارفارد	أ.د. خوزيه راباسا	٥
جامعة إسيكس	أ.د. دوج أنولد	٦
جامعة الملك سعود	أ.د. سعد البازعي	٧
جامعة بني سويف	د. محمد أمين مخيمر	٨
جامعة أم القرى	أ.د. صالح بن سعيد الزهراني	٩
جامعة الملك سعود	أ.د. صالح زياد الغامدي	١٠
جامعة الملك سعود	أ.د. صالح معيض	١١
جامعة اليرموك	أ.د. فواز عبد الحق	١٢
جامعة الملك خالد	أ.د. محمد عباس	١٣
جامعة أم القرى	أ.د. محمد مرسي الحارثي	١٤
جامعة مانشستر	أ.د. مفي بيكر	١٥
جامعة ويسيدا اليابان	أ.د. جلن استكويل	١٦

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية دورية علمية متخصصة في العلوم الإنسانية، محكمة في آلية قبول البحوث القابلة للنشر بها، وتهدف إلى نشر الإنتاج العلمي للباحثين في تخصصات العلوم الإنسانية، وتعنى بالبحوث الأصلية التي لم يسبق نشرها باللغتين العربية والإنجليزية والتي تتسم بالمصداقية واتباع المنهجية العلمية السليمة.

أهداف المجلة

- ١- الإسهام في إبراز دور الحضارة الإسلامية في إثراء العلوم الإنسانية.
- ٢- نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال العلوم الإنسانية بفرعها المختلف.
- ٣- الإضافة إلى مركز المعرفة في الدراسات الإنسانية.
- ٤- إبراز جهود الباحثين في الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوعات الإنسانيات.

شروط النشر

- ١- يجب أن يتصف البحث بالأصالة والابتكار والجدة واتباع المنهجية العلمية الملائمة وصحة اللغة وسلامة الأسلوب.
- ٢- أن لا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر في مكان آخر، ويتعد الباحث كتاباً أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو قد قدم للنشر مزامنة مع تقديمه للنشر في مجلتنا إلى مجلة أخرى حتى يتم اتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.
- ٣- ألا يكون البحث جزءاً من كتاب منشور أو مستلاً من رسالت علمية.
- ٤- أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة.
- ٥- تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم بعد اجتيازها مرحلة الجرد الداخلي.
- ٦- لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
- ٧- موافقة المؤلف على نقل حقوق النشر كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.
- ٨- يمنح المؤلف نسخة واحدة من العدد المنشور فيه بحثه، وجميع أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا ترد سواء نشرت أم لم تنشر.

متطلبات النشر وتعليماته

- ١- تصنف المواد التي تقبلها المجلة للنشر وفق ما يأتي:
البحث أو الدراسة: من عمل المؤلف في مجال تخصصه، ويجب أن يكون أصيلاً، وأن يضيف جديداً للمعرفة.
المقالة: وتتناول العرض النقدي والتحليلي للبحوث والكتب ونحوها التي سبق نشرها في ميدان معين من ميادين الدراسات الإنسانية.
منبر الرأي: رسائل القراء إلى المحرر والردود والملاحظات التي ترد إلى المجلة.
- ٢- بالنسبة للبحوث والدراسات، تنشر المجلة البحوث الآتية فقط:
أولاً: البحوث الميدانية (الامبريقية): يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

- ثانياً: البحوث النوعية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث وأسئلته مبيناً فيها أهميته وقيمه في الإضفاء إلى العلوم والمعارف واغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام متسلسلة ومترابطة على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة وتوجيهات، وأخيراً يثبت قائمة بالمراجع.
٢. أن يحتوي البحث على: عنوان البحث باللغتين العربية والانجليزية وملخص باللغتين العربية والإنجليزية في صفحة واحدة بحدود (١٥٠) كلمة لكل ملخص، وأن يتضمن البحث كلمات دالة على التخصص الدقيق للبحث باللغتين وسيرة ذاتية مختصرة للباحث أو الباحثين.
٤. تقدم البحوث مطبوعة بخط (Simplified Arabic) حجم (١٤) للنصوص في المتن، ويكتب البحث على وجه واحد، مع ترك مسافة ١.٥ بين السطور.
٥. إن سياسة المجلة تستوجب (بقدر الإمكان) أن يتكون البحث من الأجزاء التالية (للبحوث الامبريقية - الميدانية): مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، وأهدافها وأسئلتها/ أو فرضياتها، أهمية الدراسة، محددات الدراسة، التعريفات بالمصطلحات، إجراءات الدراسة، وتضمن: المجتمع والعينة، أداة الدراسة، صدق وثبات الأداة، المنهج المتبع في الدراسة، ثم عرض النتائج، ومناقشتها، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.
٦. يراعى في أسلوب توثيق المراجع داخل النص وفق نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA).

معلومات الاتصال

ينبغي توجيه جميع المراسلات إلى رئيس تحرير مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية على العنوان التالي:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية

الرمز البريدي ٦١٤١٣

صندوق البريد ٩١٠٠

البريد الإلكتروني: humanities@kku.edu.sa

مقدمة التحرير

يسعدنا تقديم العدد الأول من المجلد التاسع والعشرين لمجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية والذي يشتمل على عدد من البحوث التي تناقش قضايا متعلقة بالعلوم الإنسانية حيث تأخذنا الدكتورة جنان التميمي في دراسة في البنية والدلالة في الخطاب الشبكي وكذلك الدكتور عبدالكريم قندوز يتناول الجدلية التنظيمية والى أي مدى يمكنها تفسير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية، ثم ينتقل بنا الدكتور عبدالعزيز الرشود والدكتور محمد عيسى بدراسة حول الحماية الدولية للحقوق والحريات الأساسية للمهاجرين غير النظاميين، والدكتور جمال حمد يناقش موضوع الزيادة في بنية الفعل الثلاثي وأثرها الدلالي في القرآن الكريم، وفي دراسة أخرى تناولت الدكتورة هدى عبدالحليم دراسة النص الأدبي في كتاب الصناعتين (الكتابتة والشعر) للعسكري، وفي مجال الجغرافيا تناولت الدكتورة جميلة الطويهر المعالجة البصرية لخرائط الكثافة النسبية لنسب المساحة المزروعة في منطقة الرياض، والباحث سلامة البلوي طرح في دراسة علمية برنامج مقترح لتعليم اللغة العربية لغبر الناطقين بها لأغراض سياسية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، وفي مجال الأعمال ناقش الدكتور هشام فاضل تأثير مصداقية العلامة التجارية في مواجهة المقاطعة الاقتصادية ودور مكانة العلامة الاجتماعية، والدكتور عبدالله عسيري طرح دراسة تتعلق بدور الإعلام الجديد في التوعية والوقاية من الأزمات، وتناول الدكتور محمود دويدار دور العلاقات العامة الرقمية في مواجهة أزمة الأمن الفكري، وكذلك طرح الدكتور حسن آل طالع دراسة في إثر تبني الموازنة الشخصية على العادات الشرائية والإدخار والاستثمار الشخصي، والدكتور إبراهيم الصعدي تناول في دراسة نفسية عدم الاتزان الوجداني والاندفاعية كمنبئين للتفكير الانتحاري، أما الدكتور عبدالوهاب الشيباني فتناول منهج الأصوات المركبة: أدراسة في قراءات يعقوب الحضرمي الشاذة، وأخيرا في مجال اللغة العربية قدم الدكتور سلطان أبودبيل دراسة عن موقف ابن جني من مسائل الانتقاد النحوية والصرفية لشعر المتنبي.

وأخير نتمنى أن يجد الباحث العربي في العدد ما يثري المجال البحثي ويحفزه إلى استكشاف ودراسة الظواهر الإنسانية الجديدة في كافة المجالات التي تختص بها المجلة. ويسرنا أن نحث الباحثين بأن المجلة ترحب باستقبال مقالات المراجعة والتي تكون عن عبارة عروض نقدية لبحوث منشورة في خط فكر معين في أي من مجالات المعرفة الإنسانية أو الاجتماعية، كما نقبل للنشر عرض ونقاش الكتب الجديدة، والبحوث المتخصصة، والمقالات العرضية بين المعرفية بعد اجتياز مراحل التحكيم الداخلي والخارجي.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

رئيس التحرير

أ.د. عبد العزيز بن إبراهيم فقيه

المحتويات

EMOJIS

,

الجدلية التنظيمية:

إلى أي مدى يمكنها تفسير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية؟

د. عبد الكريم أحمد قندوز^(*)

جامعة الملك فيصل

الملخص

وجدت العديد من النظريات والمقاربات التي حاولت تفسير ظهور وانتشار الابتكارات في القطاع المالي، كنظرة القيود الحائثة، ونظرية الفك والتركيب ونظرية كمال السوق وغيرها، وتعتبر الجدلية التنظيمية إحدى المقاربات التي استخدمت لتفسير وجود الابتكار المالي وتطوير المنتجات المالية في الصناعة التقليدية، وفكرتها الأساسية أن سبب ظهور الابتكارات هو صراع بين المنظم (الجهات الإشرافية والرقابية مثلا) والمنظم له (المؤسسات المالية مثلا)، حيث كلما ازدادت القيود التي يفرضها المنظم، دفع ذلك المؤسسات المالية إلى ابتكار منافذ للحد من تلك القيود تظهر في شكل ابتكارات مالية. وفي دراستنا هذه حاولنا التعرف على المدى الذي يمكن أن تسهم فيه هذه المقاربة في تفسير تطور المنتجات المالية الإسلامية، وتبين لنا إلى أن للنظرية اعتبارا في الاقتصاد الإسلامي وأنها تنجح حد معتبر في تبرير تطور بعض المنتجات المالية الإسلامية، ولا شك أن لذلك أهمية كبيرة للقائمين على الصناعة والفاعلين فيها إذ إضافة للجهات الرقابية والإشرافية إذ يمكنهم التعرف على الموجة التالية من الابتكارات المالية والتعامل معها بالطريقة الأنسب بما يضمن استفادة كل الأطراف.

الكلمات الدالة: نظريات الابتكار المالي، الجدلية التنظيمية، الابتكار المالي، الصناعة المالية الإسلامية، المنتجات المالية.

(*) أستاذ المالية المساعد (كلية إدارة الأعمال) - جامعة الملك فيصل-المملكة العربية السعودية



The Regulatory Dialectic: to what extent it can explain the Islamic Financial Innovations

Dr. Abdelkrim A. Guendouz^(*)

King Faisal University

Abstract:

Many theories and approaches have been developed to explain the emergence and diffusion of financial innovations, such as the constraints induced hypothesis, the Bundling and Unbundling process theory, the completeness of Market approach, the zero-supply theory, the regulatory dialectic. The Regulatory dialectic theory of Edward Kane strives to explain the ongoing struggle between the regulators and regulates; it is widely used to explain the existence and diffusion of financial innovations. In this research, we used the regulatory dialectic theory to follow the development and diffusion of some Islamic Financial Products. This study is expected to contribute to a more in-depth understanding of the causes of Islamic financial innovations diffusion through the dialectic regulatory approach and filling a gap in the literature of Islamic finance.

Keywords: Financial Innovation Theory, The Regulatory Dialectic, Islamic Finance, Financial Products.

(*) Abdelkrim A. Guendouz is a Senior Economist at the Arab Monetary Fund, with previous experience as an Assistant Professor of Finance at King Faisal University. He received his Ph.D. in Economics from Chlef University (Algeria) in 2012. His own research covers a broad range of issues in the fields of Islamic Finance, Hedging, and Risk Management.



د. عبد الكريم أحمد قندوز ، الجدلية التنظيمية: إلى أي مدى يمكنها تفسير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية؟

مدخل نظري لموضوع البحث:

مقدمة:

تعتبر مقارنة الجدلية التنظيمية لصاحبها إدوارد كين (E. Kane) واحدة من أبرع النظريات ذات التطبيقات القانونية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، فحسب كين (Kane)، فإن تنظيم المؤسسات المالية عبارة عن سلسلة من التداخلات الدورية بين القوى السياسية والاقتصادية المتضادة والتي ينتج عنها دورات من محاولات تجاوز التنظيمات. وقد أثبت تطبيق النظرية مدى براعتها في تفسير ظهور العديد من التنظيمات وعكس التنظيمات، ومن ذلك متطلبات لجنة بازل المصرفية، والتي تتجلى فيها الجدلية التنظيمية بكل وضوح، ما جعلها تنتقل من بازل ١ إلى بازل ٣ على دورات منتظمة تقريبا. وتحاول ورقتنا البحثية تطبيق هذه المقاربة على الصناعة المالية الإسلامية، حيث لاحظنا أن بعض المنتجات المالية قد دخلت في دورة أشبه ما تكون بالجدلية التنظيمية، حيث يساعد التعرف على وجود الدورة الجدلية في الصناعة المالية الإسلامية على توقع القائمين على الصناعة والجهات الرقابية والإشرافية للخطوات التالية الواجب اتباعها لمواجهة ردادات فعل القطاعات التجارية تجاه القوانين والتشريعات. واستخدام نظرية الجدلية التنظيمية شائع لتبرير ظهور الابتكارات المالية، كما أنها إحدى المقاربات ضمن نظرية الابتكار المالي التي تحاول وضع إطار نظري جامع يفسر نشأة وتطور الابتكارات المالية (سواء كانت عمليات أو منتجات)، وتشمل المقاربات الأخرى: نظرية القيود الحائثة، نظرية الفك والتركيب، نظرية العرض المهدوم، نظرية كمال السوق، وغيرها. وإذا انتقلنا بالتحليل إلى علم المالية الإسلامية، فإن النقص في الأدبيات العلمية واضح جلي فيما يخص الابتكار المالي سواء كانت دراسات تطبيقية أو نظرية، ولعل أحسن ما وجد من دراسات إلى الآن هو مسح للابتكارات المالية وتقييم لها من الجوانب الشرعية والفنية.

وتستهدف دراستنا هذه التعرف على شواهد الجدلية التنظيمية وتطبيقاتها في الصناعة الإسلامية على اعتبارها واحدة من أهم وأنجح نظريات الابتكار، حيث لاحظنا أن دورات جدلية (Regulatory Circles) قد حدثت فعلا خلال مسيرة تطوير العديد من المنتجات المالية، للخروج بنتائج وتوصيات تخص نظرية الابتكار المالي في التمويل الإسلامي.

أهمية البحث:

حسب بنك التسويات الدولي (BIS 1986)، فإن نظرية الابتكار المالي يجب أن تفسر وتشرح كيف تؤدي التغييرات في الظروف الاقتصادية العامة إلى إيجاد فرص ربح تؤدي إلى ظهور أدوات مالية جديدة، كما يجب أن تفسر كل الابتكارات المالية وطريقة ظهورها. في الواقع، فإن كل النظريات التي وجدت إلى الآن لم تحقق كل المتطلبات في التعريف



Dr. Abdelkrim A. Guendouz, The Regulatory Dialectic: to what extent it can explain the Islamic Financial Innovations

السابق لبنك التسويات الدولي، ولعل من أهم النظريات التي حققت أكبر توافق ممكن بين أهل التخصص هي مساهمات سيلبر (Silber 1975, 1983) ومساهمات كين (Kane 1977, 1978, 1984). ورغم أن نظرية جدلية التنظيمات لإدوارد كين (E. Kane) لم توجد في الأصل لتبرير الابتكارات المالية، لكنها مع ذلك شكلت أساساً متيناً يمكن الاعتماد عليه لتبرير الكثير من الابتكارات المالية، ولأننا لاحظنا أن نظرية الجدلية التنظيمية لها أسس واعتبار في الاقتصاد الإسلامي، فإننا سنحاول من خلال دراستنا هذه تطبيق هذه النظرية (جدلية التنظيمات) على الصناعة المالية الإسلامية لمحاولة معرفة المدى الذي تنجح فيه لتبرير تطور الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية، حيث يعتبر فهم أسباب الابتكار المالي في الصناعة الإسلامية أمراً في غاية الأهمية على المستويين النظري والتطبيقي. أما على المستوى النظري فإن ذلك يساهم في إثراء المنظومة المعرفية للاقتصاد والمالية الإسلامية، وفتح باب بحثي جديد نعتقد أنه لم يحظ بوافر الاهتمام من الباحثين والأكاديميين، وهو: نظرية الابتكار المالي الإسلامي. أما على المستوى التطبيقي، فلا شك أن معرفة أسباب ظهور الابتكار المالي يساعد الجهات الرقابية والإشرافية على توقع الموجة التالية من الابتكارات ومن ثم إصدار التنظيمات اللازمة للحد من آثارها غير المرغوبة، كما أن فهم تأثير تلك التنظيمات مهم للمؤسسات المالية المبتكرة، حيث أن ذلك يعتبر أحد عوامل نجاح عملية الابتكار المالي.

أهداف البحث:

يعتبر الابتكار والتطوير عصب الاقتصاد، فمن دونه لا يمكن إشباع الحاجات الاقتصادية المتزايدة للفاعلين الاقتصاديين من حكومات وأفراد (أسر) ومؤسسات على اختلاف أنواعها، وهو في القطاع المالي أهم لارتباط الحاجة المالية بحياة الناس اليومية. هذا ويعتبر فهم ظهور الابتكارات المالية ومن ثم انتشارها أمراً غاية في الأهمية لأن ذلك يساعد على تسريع وتيرة الابتكار في القطاع المالي والتعرف على الآثار المترتبة عن ذلك على المؤسسات وعلى الاقتصاد ككل. ولتحقيق هذا الغرض وجدت العديد من النظريات والمقاربات التي تسعى لتبرير وجود الابتكارات المالية، ومن ذلك: نظرية العرض المعدوم، الجدلية التنظيمية، نظرية الفك والتركيب، نظرية القيود الحائثة على الابتكار، نظرية عدم كمال السوق وغيرها. ويستهدف هذا البحث معرفة مدى نجاح نظرية (الجدلية التنظيمية) لصاحبها إدوارد كين (Edward Kane) في تفسير وجود وانتشار الابتكارات في الصناعة المالية الإسلامية وبالتالي وضع اللبنة الأولى للإطار النظري للابتكار المالي في المالية الإسلامية أو ما يمكن أن نطلق عليه تسميته: نظرية الابتكار المالي الإسلامية.

ما هي الجدلية التنظيمية؟

د. عبد الكريم أحمد قندوز ، الجدلية التنظيمية: إلى أي مدى يمكنها تفسير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية؟

الجدل والجدلية: لغة واصطلاحا

الجدل لغة هو تردد الكلام بين اثنين قصْدُ كل واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه.^(١) ويعرف كذلك على أنه اللدد في الخصومة والقدرة عليها، وجادله أي: خاصمه، مجادلة وجدالا. والجدل: مقابلة الحجة بالحجة؛ والمجادلة: المناظرة والمخاصمة، والجدالُ: الخصومة؛ سمي بذلك لشدته.^(٢)

والجدال اصطلاحا هو المفاوضة على سبيل المنازعة والمغالبة^(٣)، وحسب الجويني فإن الجدل هو إظهار المتنازعين مقتضى نظرتيها على التدافع والتنافي بالعبرة، أو ما يقوم مقامها من الإشارة والدلالة^(٤). وترتبط الجدلية بالتغيير الحاصل من خلال سيرورة (آلية) من الأفعال وردود الأفعال من قوى متعاكسة (متنافرة).

إن المعاني اللغوية والاصطلاحية المذكورة أعلاه تفيد كثيرا في تفسير معنى (نظرية الجدلية التنظيمية) كما سيأتي تفصيله لاحقا، فالجدل أو الجدال (ومنه الجدلية) قائمة على أمور:

- أنه قائم على التدافع بين الخصمين لأن أحد معانيه اللغوية الصرع من المصارعة.
- يدخل في الجدل المناظرات الشفوية والكتابية أو ما يقوم مقامها من الدلالة والإشارة، وهو الحاصل فعلا في الجدلية التنظيمية.
- الجدل لا يكون إلا بين اثنين متنازعين فأكثر.

الجدلية أو الديقالتيك:

إضافة للمعاني المشار إليها سابقا لمصطلح (جدلية)، فإن لها معنى خاصا، ورغم كونه يدور في فلك التعريفات السابقة، إلا أنه أخذ أبعادا جعلت منه مجالاً أو اتجاها علميا ومنهجيا في البحث المنطقي، وقد يسميه حتى بعض علماء العرب بالديقالتيك، ولعل أفضل من ساهم في إعطاء هذا المعنى للجدلية أو الديقالتيك هو جورج هيغل^(٥)،

(١) أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت: ٤٧٤هـ)، "المهاج في ترتيب الحجج"، تحقيق: عبد المجيد تركي، الطبعة الثالثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠١. وللجدل معانٍ آخر كثيرة، منها: الجدل طريقة في المناقشة والاستدلال صورها الفلاسفة بصور مختلفة، وهو عند منطقة المسلمين: قياسٌ مؤلّف من مشهورات أو مسلّمات، أو فنّ الحوار في سبيل الوصول إلى الحقيقة.

(٢) لسان العرب لابن منظور (١١٠٥)، مجمل اللغة لابن فارس (١١٧٨)

(٣) المفردات في غريب القرآن، ص ١٨٩.

(٤) الجويني

(٥) جورج هيغل (George Hegel) (١٧٧٠-١٨٣١م) عالم ألماني اعتبر أشهر الفلاسفة الألمان، وهو من مؤسسي المثالية الألمانية في الفلسفة أوائل القرن الثامن عشر الميلادي.



Dr. Abdelkrim A. Guendouz, The Regulatory Dialectic: to what extent it can explain the Islamic Financial Innovations

حيث اكتسبت معنى فلسفيا غير مسبق، وما زال سائدا إلى يومنا هذا، بل صارت قانونا يحدد مسيرة الفكر والواقع عبر النفي المتتالي للأطروحة (Thesis) والنقيضة (Antithesis)، وحل إشكاليات المتناقضات القائمة من خلال الارتقاء إلى الحصيلة (Synthesis)، ثم يمكن البدء من جديد بتجاوز الحصيلة من نفس المنطلق، وهكذا...^(١) بمعنى آخر فإن الجدلية صارت منهجا في البحث المنطقي يعتمد على طرح السؤال والإجابة عنه، هدفه فهم وتفسير العمليات الطبيعية والتاريخية، حيث يخضع كل شيء - بالنسبة لأصحاب هذا الفكر- لعملية جدلية تبدأ بالقضية أو الطريجة ثم نقيضها وأخيرا الحصيلة، كما أن كل شيء يحمل نقيضه في ذاته وتتمخض عن الصراع بينهما الحصيلة. يقول هيغل: "إننا في البداية نتناول فكرة ناقصة، فتؤدي متناقضاتها إلى أن يحل محلها نقيضها، غير أن هذا النقيض تظهر فيه العيوب نفسها، فلا يبقى طريق للخلاص سوى أن ندمج بين محاسن التصورين في تصور ثالث، ومع أن هذا العلاج من شأنه أن يحل المشكلات السابقة ويتقدم بنا خطوة نحو "الحقيقة"، إلا أنه بدوره يتكشف عن متناقضات، فينشأ من جديد موضوع ونقيضه، ثم يرتفع هذا التناقض بينهما في تآلف جديد، وهكذا دواليك، حتى نصل إلى مقولة."^(٢)

آلية الجدلية ومراحلها:

تقوم آلية الجدلية على ثلاث مراحل: أولها: الأطروحة أو الدعوى (Thesis) وهي مجموعة البراهين أو القواعد الأولية، ثم النقيضة (Antithesis) والتي تمثل مجموعة الأجوبة المناقضة، وأخيرا الحصيلة (Synthesis) وهي التغيير الحاصل من تفاعل القوى المتضادة.

الجدلية التنظيمية:

إذا توضح لك معنى الجدلية لغة واصطلاحا، وتبينت لك آلية الجدلية ومراحلها، أمكننا الانتقال إلى المعنى التالي، وهو الجدلية التنظيمية (Regulatory Dialectic). الجدلية التنظيمية^(٣) هي صراع بين المنظم والمنظم له (المؤسسات الاقتصادية) قائم على التدافع والتنافي في الفعل وارتبطت بالتنظيم على أساس أنها سلسلة من التشريعات التنظيمية ومحاولة إبطال أثر تلك التنظيمات أو تجاوزها. حسب كين (Kane)، فإن تنظيم المؤسسات المالية عبارة عن سلسلة

(١) استند كارل ماركس على الفكرة هذه ليبيلور فكرة الجدلية الماركسية وهي من أسس النظرية الماركسية، فهو يرى أن الرأسمالية (الأطروحة) أنتجت نقيضها وهي الاشتراكية (النقيضة) فبرز المجتمع الاشتراكي (الحصيلة).

(٢) الموسوعة الفلسفية المختصرة، ترجمة: فؤاد كامل وجلال العشري وعبد الرشيد صادق، دار القلم، بيروت (بدون تاريخ)، ص ١٢٤.

(٣) مصطلح (تنظيم) من (نظام) مثل كلمة (تقنين) المأخوذة من (قانون)، ويقصد به من الناحية التشريعية مصطلح (اللوائح التنظيمية)، التي تعرف من الناحية القانونية بأنه يقصد بها (تنظيم المرافق العامة وترتيبها، وتنسيق سير العمل في المصالح والإدارات الحكومية). أنظر: عبد المنعم البدر، "المدخل للعلوم القانونية: النظرية المعاصرة للقانون والنظرية العامة للحق"، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٦م، ص ١٩٠.



د. عبد الكريم أحمد قندوز ، الجدلية التنظيمية: إلى أي مدى يمكنها تفسير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية؟

من التداخلات الدورية بين القوى السياسية والاقتصادية المتضادة.

نظرية (جدلية التنظيمات) (Regulatory Dialectic Approach):

ربما تكون التنظيمات هي العنصر الأكثر اشتراكا بين كل مداخل الابتكار المالي والذي جرى اعتباره كأحد القوى الدافعة للابتكار، وبرغم أن نظرية جدلية التنظيمات لم توجد في الأصل لتبرير الابتكارات المالية، لكنها مع ذلك شكلت أساسا متينا يمكن الاعتماد عليه لتبرير ظهور وانتشار الكثير من الابتكارات المالية فضلا عن تفسير التغير في التنظيمات (Kane 1981)، وتقوم الفكرة الأساسية للجدلية التنظيمية على أن هناك صراعا بين السياسي (المشرع) والاقتصادي (المشرع له)، ويمثل تنظيم المؤسسات سلسلة من التداخلات الدورية بين القوى السياسية والاقتصادية المتصارعة (Kane 1977, 1981).

عادة ما تهدف التنظيمات لضمان صحة وسلامة النظام المالي (بشكل خاص آليات الدفع) وحماية المستهلكين ومنع التحايل والتغريب، وزيادة فعالية الأسواق والمؤسسات، وتحقيق بيئة تنافسية عادلة لجميع مقدمي الخدمات المالية والمحافظة على قدر معتبر من السياسات الاجتماعية، لكنها رغم كل ذلك تعتبر من وجهة نظر المنشأة عائقا أمام هدفها الرئيس وهو تعظيم الثروة. ينطلق كين في تحليله من الحاجة للتنظيم، وتركيزه على التوزيع الاختياري للائتمان، حيث سرعان ما تتم تلبية تلك الحاجة للتشريعات (التنظيمات) بغرض تحسين الاستقرار المالي وتقليل التكاليف المتوقعة للإفلاس على دافعي الضرائب. تلبي الحكومة هذا الطلب من خلال التنظيمات والتي تقيد قدرة البنوك (وكذا بقية المنشآت) على خلق القيمة لحملة الأسهم وللإدارة على حد سواء. فعلى سبيل المثال، متطلبات رأس المال للبنوك تجبر البنوك على استبدال الديون بالأسهم (حقوق الملكية) مما يؤدي إلى انخفاض في كل العوائد المتوقعة (الرافعة مثلا) والمزايا الضريبية (حيث أن التوزيعات ليست معفاة من الضريبة كما هو حال فوائد الديون). هذه القيود تخلق فرص ربحية للبنوك التي تجد طرقا لتجنب تلك التنظيمات ولو بطريق التحايل من خلال الالتزام بالتنظيمات شكلا لا حقيقة. في حالة متطلبات رأس المال بالبنوك، يظهر ذلك من خلال انخفاض تكلفة التمويل، مما يسمح للبنوك التي تقلل من متطلبات رأس المال على أن تكون أكثر تنافسية وتحقيق معدلات عوائد أعلى. ونظرا لهذا الدافع القوي، فإن الموظفين والمديرين يصبح لديهم حافز لاستخدام مواردهم الكبيرة نسبيا للالتفاف حول تلك المتطلبات، والنتيجة هي أن اللوائح (التنظيمات) تقل فعاليتها بالتوازي مع إيجاد وتطوير طرق وأساليب لتجاوزها.

يشير كين إلى أن المطالبين بتنظيمات فعالة يلاحظون في الأخير أن تلك التنظيمات تصبح أقل فعالية وبالتالي يطالبون بتغييرات لسد الثغرات الموجودة، ليأتي الدور بعد ذلك على تنظيمات أكثر صرامة وتشددا مدعومة من



Dr. Abdelkrim A. Guendouz, The Regulatory Dialectic: to what extent it can explain the Islamic Financial Innovations

السياسيين. بعد تلك التغييرات، تكون الدورة الأولى للعملية قد تمت. ستظل التنظيمات الجديدة تعمل على تقييد البنوك (والمؤسسات) من العمل في الطريق الأكثر فائدة للمساهمين، وبالتالي سيظهر حافز لدى موظفي البنك والمديرين لإيجاد طرق جديدة للامتثال للتنظيمات الجديدة في الشكل ولكنه يقلل من فعالية تلك التنظيمات من حيث الجوهر، ومع تحول تلك الجهود لتجنب التنظيم إلى أشكال أكثر فعالية، فإن الطلب على جولة جديدة من إعادة التنظيمات ينشأ مرة أخرى، لتبدأ دورة أخرى. وخلصت نظرية الجدلية التنظيمية أنه حيث ثمة تنظيمات، ثمة ابتكار، بتعبير أدق: إدخال القوة السياسية في الأمور الاقتصادية يؤدي إلى بداية عملية جدلية للتعدلات وعكس التعديلات (Kane 1977).

المسح الأدبي للدراسات السابقة المتعلقة بالابتكار بالصناعة المالية الإسلامية:

لم أجد فيما وصلت إليه من دراسات سابقة من استخدم نظرية الجدلية التنظيمية في الصناعة المالية الإسلامية، لذا سنقوم باستعراض أهم الدراسات التي اهتمت بالابتكار المالي في الصناعة الإسلامية وتوضيح الفجوة العلمية الموجودة والتي تحتاج معالجتها، والمتمثلة في إسقاط بعض مقاربات الابتكار المالي على الاقتصاد الإسلامي. ومن جانب آخر، سيتم استعراض أهم الدراسات التي تناولت الجدلية التنظيمية وتطبيقاتها المختلفة.

دراسات الابتكار المالي في الصناعة المالية الإسلامية:

تظهر الدراسات التي تناولت الابتكار المالي في الصناعة المالية الإسلامية تنوعاً مقبولاً، غير أن النقص إنما هو في نظرية الابتكار المالي وبشكل خاص في مبررات وجود الابتكارات المالية في الاقتصاد والمالية الإسلامية، وفيما يلي أهم الدراسات التي وصلنا إليها:

تناولت دراسة (قندوز ٢٠١٧) (الهندسة المالية الإسلامية: مقارنة الفك والتركيب) أهم نظريات الابتكار المالي قبل أن تحاول إسقاط نظرية (عملية الفك والتركيب) على الابتكار في الصناعة المالية الإسلامية. وحاولت الدراسة استكشاف المدى الذي يمكن أن تحققه هذه المقاربة في تفسير الابتكارات المالية الإسلامية. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك عدداً لا بأس به من المنتجات المالية الإسلامية التي تمثل فعلاً عملية فك وتركيب، وبالتالي تنجح النظرية في تبرير العديد منها، ولم تكن كل نتائج عمليات الفك والتركيب في الصناعة الإسلامية محققة للهدف الأسمى للهندسة المالية وهو الكفاءة الاقتصادية والمصدقية الشرعية.

استهدفت دراسة (Al-Salem 2009) (ابتكار المنتجات المالية الإسلامية) (*Islamic financial product innovation*) دراسة مدى ابتكارية المؤسسات المالية الإسلامية، باستخدام منهجية كيفية (تحليلية) استندت على



د. عبد الكريم أحمد قندوز ، الجدلية التنظيمية: إلى أي مدى يمكنها تفسير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية؟

جمع وتحليل وجهات نظر التطبيقيين والباحثين في مجال المالية الإسلامية. وعلى الرغم من أن ابتكار وتطوير المنتجات المالية هو أحد عوامل بقاء ونمو المؤسسات المالية الإسلامية، فقد توصلت الدراسة إلى وجود نقص الوضوح لدى العاملين حيال معنى الابتكار المالي، وانخفاض ابتكارية (درجة الابتكار) المؤسسات المالية الإسلامية، إلا أنه قد يصعب تعميم تلك النتائج نسبة إلى صغر حجم عينة البحث.

استعرض (Karen 2013) في كتابه (المالية الإسلامية المعاصرة: الابتكارات، التطبيقات وأفضل الممارسات) (*Contemporary Islamic Finance: Innovations, Applications and Best Practices*) أسس علم الاقتصاد الإسلامي والمالية الإسلامية، والنقد الموجه للنظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية، قبل أن يتناول بعض المنتجات المالية المبتكرة مثل أدوات إدارة السيولة (مرابحة السلع، أسهم السلم، صكوك الإجارة قصيرة الأجل، شهادات المشاركة، القروض المتبادلة، اتفاقيات إعادة الشراء...) والابتكارات في مجال الأعمال المصرفية والعقارات والأسهم وإدارة الأصول والعديد من المجالات الأخرى، مع شرح البناء القانوني لتلك الابتكارات.

حاولت دراسة (Seng et al. 2014) (المنتجات المشتقة والابتكار في المالية الإسلامية) (*Derivative products and innovation in Islamic finance: A hybrid tool for risk-sharing options*) تسليط الضوء على إمكانية هيكلة خيارات مالية إسلامية تنطوي على إمكانية مشاركة الخطر بدلا من نقل الخطر كما هو في الخيارات التقليدية. استندت الفكرة على التوفيق بين الوعد والمرابحة واختبار ما إذا كانت هذه الهيكلة يمكن أن تأخذ شكل خيار إسلامي لمشاركة الخطر. وتبين أن هذه الأداة ترتبط باتجاه السوق (وضع ربح، وضع خسارة، وضع تعادل). وعلى الرغم من أن نتائج الدراسة لا يمكن التعويل عليها بشكل كبير، إلا أنها تؤكد أهمية البحث عن أدوات مشاركة الأخطار بدلا من التركيز على أدوات نقل الخطر عند تطوير أدوات إدارة الخطر.

انطلقت دراسة (Agus 2016) (ابتكار المنتجات بالمؤسسات المالية الإسلامية) (*Product Innovation of Islamic Financial Institutions*) من حقيقة أن وجود المؤسسات المالية الإسلامية (بما فيها البنوك الإسلامية) لا يمكن فصله عن وجود المؤسسات المالية التقليدية. كما أن وجود البنوك الإسلامية في خضم التطورات التي تعرفها المصرفية التقليدية يعطي الانطباع أن منتجات البنوك الإسلامية ليست إلا تقليدا للمنتجات التقليدية، غير أن التحليل التاريخي يظهر أن الوظيفة الفنية للعمليات المصرفية قد وجدت منذ الأيام الأولى للإسلام بما في ذلك المعاملات المالية القائمة على تقاسم الأرباح والخسائر، كما تراجع الورقة دور (مجلس الشريعة الوطني لعلماء إندونيسيا) في إعادة تفسير مفهوم العمل المصرفي الإسلامي، بما في ذلك ابتكار منتجات مالية جديدة.



Dr. Abdelkrim A. Guendouz, The Regulatory Dialectic: to what extent it can explain the Islamic Financial Innovations

الدراسات السابقة في مجال الجدلية التنظيمية:

ومن جهة أخرى، فإن لنظرية الجدلية التنظيمية تطبيقات في مجال نظرية الابتكار المالي، وهو المجال الثاني الذي نعينه. وفيما يلي تفصيل هذين المجالين وأهم ما توصلنا إليه عند المسح الأدبي للدراسات السابقة:

تناولت دراسة (Finnerty 1972) (مراجعة السندات الصفرية: استعراض للجدلية التنظيمية) (Zero Coupon Bond Arbitrage: An Illustration of the Regulatory Dialectic at Work) إحدى معاملات المراجحة (Arbitrage) والتي تمكن الشركة من الاستفادة من الفروق الضريبية والقيود الدولية على تدفقات رأس المال. وتعتبر مثل هذه المعاملات ذات أهمية لأنها توضح بشكل جلي كيف تؤدي (الجدلية التنظيمية) بين الجهات المنظمة والجهات المنظم لها إلى ظهور الاحتكاكات (Frictions) في أسواق رأس المال العالمية وإلى الجهود التي يبذلها المشاركون في السوق للاستفادة من هذه الاحتكاكات من أجل الربح.

يرى (Dos Santos 1996) (قانون غلاس-ستيغال والجدلية التنظيمية) (*Glass-Steagall and the regulatory dialectic*) أن البنوك تعتبر أكثر المؤسسات تنظيماً مقارنة بالشركات في القطاع غير المالي، وبالتالي لديها حافز إضافي للابتكار. وتؤدي الابتكارات بدورها إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب الهيئات التنظيمية. وقد وصف إدوارد كين (E. Kane) هذا التفاعل الذي يشبه الصراع بين القط والفأر "الجدلية التنظيمية". أي أن منع البنوك من تبني مسار محدد لتحقيق أحد أهدافها يخلق حافزاً لدى تلك البنوك لإيجاد طريق بديل لتحقيق الهدف نفسه. وتطبيق تلك (الجدلية التنظيمية) على الولايات المتحدة الأمريكية، فقد وجد الباحث أن المصارف تجاوزت قانون غلاس-ستيغال (Glass-Steagall) لسنة 1933م من خلال تطوير منتجات مالية جديدة، مثل (حسابات الودائع المرتبطة بالسوق). ويعتبر تحليل (التكاليف-العوائد) لأي منتج مالي غير مكتمل ما لم يأخذ بعين الاعتبار تكاليف (الجدلية التنظيمية) التي سيتسبب فيها.

وحسب (Kane 2007) (ربط شبكات الأمن الوطني: جدلية بازل ٢) (*Connecting National Safety Nets: The Dialectics of the Basel II Contracting Process*) تتألف متطلبات لجنة بازل ٢ من مبادئ توجيهية إشرافية تم التفاوض عليها من قبل ممثلي البنوك المركزية واللجان التنظيمية الوطنية التي كانت أعضاء في لجنة بازل للرقابة المصرفية. وتعتبر هذه اللجنة في حد ذاتها استجابة تنظيمية للعولمة، التي تربط شبكات الأمان الوطنية بطرق مدفوعة بالسوق. وشبكة الأمان المالي للبلد هي عقد اجتماعي أنشأه وكلاء لصالح القطاعات الاقتصادية طويلة الأجل. وتفسر القيود المفروضة على سلطة أعضاء المجلس المركزي للرقابة المالية على التعاقد مع مديريها من خلال السياسة



د. عبد الكريم أحمد قندوز ، الجدلية التنظيمية: إلى أي مدى يمكنها تفسير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية؟

المحلية؛ لماذا تسمح متطلبات بازل ٢ لكل بلد بتنفيذ الاتفاق بطرق مختلفة بشكل ملحوظ، وهو ما أدى بتنفيذ الولايات المتحدة لاتفاقية بازل ٢ إلى الكثير من الشك، والجدل، والتأخير؛ كما أدت مناقشة التنفيذ إلى وضع البنوك الصغيرة والكبيرة ومجلس الاحتياطي الاتحادي والهيئات التنظيمية الاتحادية الأخرى تتصارع ضد بعضها البعض.

وتعتبر دراسة (Kane 1988) (التفاعل بين الابتكار والتنظيم المالي) (*Interaction of Financial And Regulatory Innovation*) أصلا في مجال التنظير لمصطلح (الجدلية التنظيمية)، حيث يرى (Kane) أن التنظيمات تحاول وضع قواعد وقيود غير مرحب بها على سلوكيات طرف آخر. هذه القواعد تبحث أيضا عن المنع أو الإيجار على أنواع محددة من السلوكيات المتعلقة بالجهات المستهدفة بالتنظيم (التشريع)، وفي مقابل ذلك، فإن الجهة المستهدفة بالتنظيم (Regulatees) تتعلم سلسلة من سلوكيات التجنب أو التحايل. التنظيمات وتجنب التنظيمات أمران يصعب جدا فصلهما، فالقواعد والثغرات مترابطة وموجودة في أي نص قانوني وفي كل نظام تشريعي، وهذا التجانس الطبيعي بين التنظيمات والتجنب يتجلى في إطار مصمم لدفع عملية الابتكار المالي والابتكار التنظيمي، وهذا الترابط هو ما يمكن الاصطلاح على تسميته بالجدلية التنظيمية.

حسب دراسة (Furlong and Kwan 1999) (التحديث المالي والتنظيم) (*Financial Modernization and Regulation*) يمكن أن تنشأ قوى التحديث المالي من البيئة الخارجية (أثر تحريضي)، مثل التقدم في تكنولوجيا المعلومات، أو من النظام الداخلي، نتيجة للجدلية التنظيمية. وبصرف النظر عن المصدر، فإن التحديث المالي يؤدي إلى منظمات مالية أكبر وأكثر تعقيدا تجعل الهياكل التنظيمية والإشرافية القائمة غير كافية. ويعرض التحديث المالي تحديات أمام صانعي السياسات عند الرغبة في تحقيق التوازن بين مجموعة من أهداف السياسة العامة كوضع أساس سليم ومشجع المصارف ووضع الأنظمة المالية لإدارة المخاطر النظامية في السوق. وفي حين يجب على صانعي السياسات تحديث أدواتهم للتعامل مع التغيرات الدائمة، فإن الطلب الضخم على الموارد التنظيمية والابتكارات السوقية المستمرة من المرجح أن يحد من الاستجابات التنظيمية للبيئة المتغيرة بسرعة. وإدراكا لذلك، يتطلع صانعو السياسات بالفعل إلى سد الفجوة عن طريق تسخير قوى السوق لتكملة الرقابة المالية والتنظيم، كما أنها تتبنى نهجا إشرافيا يركز على سياسات المؤسسات الفردية بشأن الإجراءات والضوابط، وفي حين لا يزال الإشراف المالي يركز على المؤسسات الفردية، فقد اتخذت خطوات للحد من ضعف النظم.

ويظهر المسح الأدبي السابق، أن الدراسات التي تناولت موضوع الابتكار المالي في الصناعة المالية الإسلامية تدور حول حصر الابتكارات المالية الإسلامية ومنافعها أو تقييمها من النواحي الفنية والشرعية، وبعضها دراسات اقترحت

Dr. Abdelkrim A. Guendouz, The Regulatory Dialectic: to what extent it can explain the Islamic Financial Innovations

منتجات مالية جديدة، بينما لم تتناول تلك الدراسات موضوع: نظرية الابتكار المالي الإسلامي والمقاربات النظرية التي يمكنها تفسير وجود الابتكارات المالية في الصناعة الإسلامية. ويعتبر موضوع الابتكار المالي في الصناعة المالية الإسلامية من أقل الموضوعات التي حظيت بعناية الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، وبشكل خاص نظريات الابتكار المالي، وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها فيما اطلعت عليه من دراسات في مجال المالية الإسلامية، وبشكل خاص استخدام إحدى مقاربات الابتكار المالي (مقاربة الجدلية التنظيمية) وإسقاطها على الصناعة المالية الإسلامية.

إلى ماذا تهدف التنظيمات في القطاع المالي؟ وما هو الهدف من تنظيم المؤسسات المالية:

في ظل سوق حر، فإن التنظيمات المالية تهدف عموماً إلى تحسين، الحفاظ أو على الأقل التوافق مع الأهداف الرئيسية التالية (Akhtar 1983): بيئة تنافسية لتقديم الخدمات المالية، صحة وسلامة آليات الدفع وبشكل أعم صحة وسلامة النظام المالي، الحماية والمعالجة العادلة لعملاء (طالبي) الخدمات المالية، الحاجة للفعالية والتوازن في إدارة السياسة النقدية. ويدخل ضمن الأهداف الرئيسية السابقة أهداف أخرى، نذكر منها: الحفاظ على الأمن والسلامة، حماية المستهلكين، تجنب التحايل والغرر، تطوير كفاءة المؤسسات والأسواق، تحسين سيولة أنظمة الدفع، دعم السياسات الاجتماعية، وضمان المنافسة العادلة.

وقد بينت تجارب عديدة أن مؤسسات الإيداع والبنوك عانت لعقود من المؤسسات التي لا تضبطها الأنظمة الحاكمة للنظام المالي، في حين يمكنها تقديم الكثير من الخدمات المالية ومنافسة البنوك. وعلى أية حال، فإن التنظيمات والتشريعات المالية يجب أن تتواءم وتتماشى مع الاقتصاد الحقيقي.

ورغم أن القوانين والتشريعات، تبدو نظرياً مفيدة ورائعة، إلا أنه في التطبيق، فإن الكثير من هذه الأهداف تتصادم فيما بينها، ومع ذلك تسعى التنظيمات للموازنة بين تلك التصادمات بما يتماشى والمصلحة العامة. لقد كان تأثير التغيرات المالية (الابتكار المالي) شديداً على النظام المالي وبالتالي على قدرة التنظيمات لتحقيق أهدافها، حيث يؤدي الابتكار المالي إلى زيادة حدة التصادمات بين الأهداف. على سبيل المثال، ازداد التنافس على تقديم الخدمات المالية بشكل جوهري خلال السنوات الأخيرة، لكن عوامل كثيرة مرتبطة بالابتكار المالي (مثل المخاطر المتزايدة في عملية الوساطة المعتمدة على أسواق المال وانخفاض هوامش الربح بسبب تقلص الفرق بين تكلفة الحصول على التمويل وأسعار فائدة الإقراض) أدت إلى ضعف استقرار وسلامة النظام المالي. كذلك أدت الابتكارات المالية إلى صعوبات ومشاكل كبيرة في إدارة دفة السياسة النقدية من طرف السلطات النقدية. من أهم الأمثلة التي توضح كيف تؤدي الابتكارات المالية مثلاً إلى صعوبة إدارة السياسة النقدية، هو استخدام المؤسسات المالية لأدوات مالية تستدعي

د. عبد الكريم أحمد قندوز ، الجدلية التنظيمية: إلى أي مدى يمكنها تفسير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية؟

الاحتفاظ باحتياطات منخفضة وأحيانا لا تستدعي أية احتياطات نظامية، أدى ذلك إلى تقليل تأثير سياسة نسبة الاحتياطي.

شواهد الجدلية التنظيمية في الاقتصاد الإسلامي

يوجد في الاقتصاد الإسلامي شواهد تدل على وجود الجدلية التنظيمية، إذ نجد أن تشريعات جديدة تصدر تالية لمحاولات الأفراد تجاوز التشريعات الحالية، وسندكر فيما يلي بعض تلك الشواهد:

من القرآن الكريم:

قال الله تعالى: ﴿فِظْطَرِّمِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَبَّيْتِ أُحَلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدَّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾﴾ [النساء: ١٦٠-١٦١]، أي أن الله تعالى حرم على اليهود طيبات كانت أحلت لهم ولمن قبلهم بسبب ظلمهم وصددهم عن سبيل الله وأكلهم الربا وأكل أموال الناس بالباطل، والتحرير هنا عقوبة لهم وتربية لهم لعلهم يرجعون عن ظلمهم.

من السنة النبوية:

عن سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه): قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن أعظم المسلمين في المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من أجل مسألتهم"^(١). قال الإمام النووي في شرح مسلم: والصواب الذي قاله الخطابي وصاحب التحرير وجماهير العلماء في شرح هذا الحديث أن المراد بالجرم هنا الإثم والذنب، إلى أن قال: قال الخطابي وغيره: هذا الحديث فيمن سأل تكلفا أو تعنتا فيما لا حاجة به إليه، فأما من سأل لضرورة بأن وقعت له مسألة فسأل عنها فلا إثم عليه ولا عتب لقوله تعالى: فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ. قال صاحب التحرير وغيره: فيه دليل على أن من عمل ما فيه إضرار بغيره كان أثما. انتهى. وهذا يعني كون الشيء قد يحرم من أجل سؤال السائل في زمن التشريع، أما بعد موته صلى الله عليه وسلم فلا.

من أحدث ذنبا، أحدثنا له عقوبة:

روي عن زياد بن أبيه في خطبته الشهيرة بالبراء، قوله: (وقد أحدثتم أحداثا لم تكن وقد أحدثنا لكل ذنب

(١) الراوي: سعد بن أبي وقاص، المحدث: مسلم، المصدر: صحيح مسلم، الجزء (والصفحة): ٢٣٥٨، حكم المحدث: صحيح.



Dr. Abdelkrim A. Guendouz, The Regulatory Dialectic: to what extent it can explain the Islamic Financial Innovations

عقوبة)، كما قال بعض السلف: كُلُّمَا أَخَذْتُمْ ذَنْبًا أَحَدَتْ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ سُلْطَانِهِ عُقُوبَةٌ. ويظهر مما سبق أن هناك سنة كونية قريبة من مفهوم الجدلية التنظيمية التي سبق وصفها، ينتج عنها مجموعة من ردود الأفعال المتصارعة بين المنظم والخاضعين للتنظيمات. بل إنه لا تكاد تخلو الحياة اليومية للأفراد من وجود هذا الصراع، فمثلا قد نجد أن الأفراد يفرطون في السرعة عند قيادة السيارة، ليأتي قرار بوضع لافتة توضح السرعات المسموح بها، غير أن الأفراد يكونون غالبا أقل التزاما، لتأتي إجراءات أكثر تشددا كوضع مطب أو وضع كاميرا لرصد السرعة، ومرة أخرى، سنجد أفرادا يكون لديهم دافع لتجاوز الاجراء، لتكون القوانين التالية أكثر تشددا وردعا.

الجدلية التنظيمية وتطبيقاتها في الصناعة المالية التقليدية:

يوجد في النظام الاقتصادي شواهد كثيرة تدل على الجدلية التنظيمية، وفي مجالات عديدة، وقد سبق الإشارة إلى تطور متطلبات لجنة بازل، وكيف انتقلت من بازل ١ إلى بازل ٣، وكذلك الحال حتى في الفترات القصيرة، كما هو الحاصل مثلا في قانون فولكر، والذي انتقل من ٣ صفحات عند إصداره ابتداء (سنة ٢٠٠٨)، قبل أن ينتقل إلى حوالي ١٠٠٠ صفحة نهاية ٢٠١٣م. كذلك يعتبر تطور التشريعات المصرفية بالولايات المتحدة الأمريكية والتغييرات التي مست القطاع المصرفي مثلا رائعا عن آلية سيرورة الجدلية التنظيمية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

الأطروحة: مرحلة الثلاثينات بالولايات المتحدة الأمريكية وقانون غلاس-سيغال

بعد أزمة الكساد الكبير لسنة ١٩٢٩م، وجهت سهام الاتهام للقطاع المالي وبشكل كبير أنشطة المضاربات العالية في القطاع المالي والتداخل الوظيفي الحاصل آنذاك بين البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية، فصدر قانون البنوك (The Banking Act of 1933) أو قانون (غلاس-ستيجل) (The Glass-Steagall Legislation) والذي يقوم على أربعة ركائز هي: الأوراق المالية، والمصارف التجارية، والشركات التجارية وأوراق الاستثمار المالية، كما انطوى القانون على مجموعة من الضوابط الصارمة تجاه البنوك، منها منع مدفوعات الفوائد على الودائع التجارية تحت الطلب، السماح للبنوك بالعمل فقط في الخدمات المصرفية، تعزيز الضوابط الجغرافية لقانون ماك فادن (Mc Faden Act of 1927)، وإنشاء الشركة الاتحادية للتأمين على الودائع (FDIC). أما مؤسسات الادخار والإقراض (Savings and Loans) فقد تلقت تعليمات حول أسعار الفائدة والتأمين على الودائع كنتيجة لقانون قرض السكن الفدرالي (Federal Home Loan Act of 1932) وقانون الإسكان الوطني (National Housing Act of 1934) وقانون تعديل سعر الفائدة (Interest Rate Adjustment Act of 1966). بالنسبة لاتحادات الائتمان، فقد تم تنظيمها من خلال قانون الائتمان الوطني (National Credit Union Act of 1924) ومجموعة من التشريعات (Amendments) سنة

د. عبد الكريم أحمد قندوز ، الجدلية التنظيمية: إلى أي مدى يمكنها تفسير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية؟

١٩٧٠ م، وأخيرا صدرت تباعا مجموعة من التعليمات الفدرالية المتعلقة بالمتداولين وبنوك الاستثمار من خلال قانون الأوراق المالية (Securities Act of 1933) وقانون تداول الأوراق المالية (Securities Exchange Act of 1934).

النفیضة: الكثير من الانتهاكات وقانون العصرية المالية

عادة ما تشكل القواعد التشغيلية والتنظيمات التي تستهد حماية فئة معينة دافعا قويا للمؤسسات الأخرى لإيجاد ثغرات، لذا تسعى هذه المؤسسات والتي كانت عرضة للتنظيمات لتقليل تكاليف التنظيمات من خلال الاجتهاد في إيجاد مبتكرات مالية في شكل منتجات وعمليات جديدة تزيد الكفاءة الاقتصادية للمعاملات المالية، وهذا فعلا ما حصل بعد إصدار قانون غلاس-سيغال، فقد عرفت الفترة التي تلت صدوره ثورة غير مسبوقه من الابتكارات المالية، وقد سار النظام المالي الأمريكي وفق قانون (غلاس-ستيجل) إلى غاية الثمانينات من القرن العشرين، غير أنه وبتحفيز من الأداء القوي للقطاع المالي والاقتصادي لاحقا، غضت واشنطن الطرف عن انتهاكات وتجاوزات تنفيذ هذا القانون من جانب المصارف والمؤسسات المالية، قبل أن يُنتج ضغط البنوك والمؤسسات المالية على الجهات الإشرافية إلغاء أحكام هذا القانون، ويصدر بدلا منه قانون العصرية المالية (The Financial Modernization Act 1999) أو ما عرف أيضا (The Gramm-Leach-Bliley Act)، والذي منح الكثير من المرونة والحرية للبنوك الاستثمارية في استثمار الودائع التي لديها، والتي اعتُبرت لاحقا أحد أهم أسباب الأزمة المالية لسنة ٢٠٠٧ م، وسرعت بإنهاء العمل به.

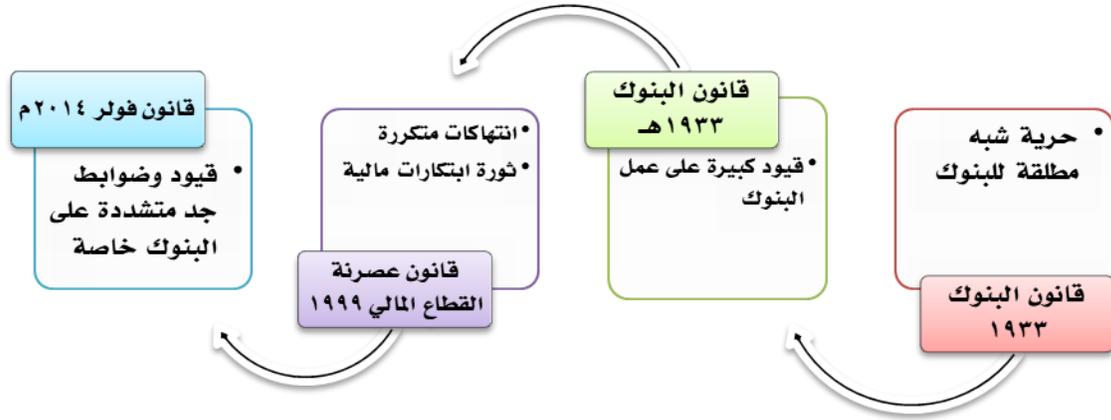
الحصيلة: قانون فولكر

قدم القائمون على النظام المالي الأمريكي قانون فولكر (The Volcker Act) على أنه القانون المعادل الحديث لقانون غلاس - ستيجل لعام ١٩٣٣ م. وهو الحاصل فعلا، فكما كان صدور قانون (غلاس-ستيجل) عام ١٩٣٣ م بعد أزمة الكساد الكبير عام ١٩٢٩ م والذي كان إحدى أهم مسبباته (أي الكساد) أنشطة المضاربات العالية في القطاع المالي، فإن ظهور قانون فولكر كان بعد الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠١٠)، بل إن صدوره كان خلال الأزمة نفسها سنة ٢٠٠٨، وإن كان تطبيقه الفعلي ابتداء من سنة ٢٠١٤ م، وفيه باتت المصارف الاميركية في مواجهة تدابير متشددة تتعلق بالمضاربات التي اعتُبرت أنها أدت دورا رئيسيا في تفجير أزمة المال العالمية (٢٠٠٧-٢٠١٠).

وقانون بول فولكر (وهو جزء من قانون دود فرانك) (The Dodd-Frank Wall Street Reform and Consumer Protection Act) قانون صارم حظر على المصارف قبول ودائع واستخدامها للمضاربة لحسابها الخاص، وتمنع المصارف من التعامل بالأوراق المالية، "كذلك ليس في وسع المؤسسات المالية قبول الودائع، وتحظر على المصارف والمؤسسات المالية أن تكون لها مجالس إدارة متداخلة، وغيرها من الضوابط. ويوضح الشكل (١)، آلية سير الجدلية

Dr. Abdelkrim A. Guendouz, The Regulatory Dialectic: to what extent it can explain the Islamic Financial Innovations

التنظيمية في القطاع المصرفي الأمريكي منذ أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩ إلى الآن.



شكل (١): الجدلية التنظيمية للقطاع المصرفي الأمريكي

هل يمكن التنبؤ بالتالي؟

على الرغم من أن كل البنوك والمؤسسات المالية سارعت في اتخاذ إجراءات سريعة للتأقلم مع الأحكام الجديدة (قانون فولكر (The Volcker Act)) حتى لا تكون عرضة للمساءلة القانونية من الجهات الإشرافية، إلا العديد منها أبدى تحفظا شديدا تجاه القوانين الجديدة، واعتبروها كسرا لمبدأ متجذر في النظام الرأسمالي وهو الحرية الاقتصادية، ولذا فإن الغالب هو أن تسعى البنوك الآن للتخلص من ضوابط القانون من خلال البحث عن ابتكارات مالية تمكن من تجاوز تلك التنظيمات، وعلى ذلك فيمكن توقع أنه في مقابل السعي للبحث عن منتجات لتجاوز التنظيمات الحالية، فإن دور المنظم أت لا محالة بقوانين وتنظيمات أكثر تشددا، لتبدأ دورة جدلية أخرى.

تطبيق الجدلية التنظيمية على الصناعة الإسلامية

الدورة الجدلية للتورق في الصناعة المالية الإسلامية:

التورق هو شراء سلعة ليبيعتها إلى آخر غير بائعها الأول للحصول على النقد. مثال ذلك أن يشتري سلعة بثمان مؤجل ثم يبيعتها لآخر نقداً ليحصل على ثمنها الحال لرغبته في الحصول على النقد. فإن باعها إلى نفس بائعها الأول

د. عبد الكريم أحمد قندوز ، الجدلية التنظيمية: إلى أي مدى يمكنها تفسير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية؟

فهي العينة الممنوعة، أما إن باعها إلى طرف ثالث فهي التورق.^(١) أما التورق المنظم فهو معاملة استخدمتها بعض المصارف الإسلامية على النحو التالي: يقوم المصرف بعمل نمطي يتم فيه ترتيب بيع سلعة (ليست من الذهب أو الفضة) من أسواق السلع العالمية أو غيرها، على المستورق (التمول) بثمن أجل، على أن يلتزم المصرف. إما بشرط في العقد أو بحكم العرف والعادة. بأن ينوب عنه في بيعها على مشتر آخر بثمن حاضر، وتسليم ثمنها للمستورق.^(٢)

لقد مر تطبيق عقد التورق في الصناعة الإسلامية حقيقة بما يسمى نظرية الجدلية التنظيمية، وتوضح المراحل التالية الدورة الجدلية للتورق:

الطروحة: قرار مجمع الفقه الإسلامي بإجازة التورق الفقهي

تضافرت الفتاوى المعاصرة على جواز بيع التورق، ومن ذلك نجد قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورة مؤتمره الخامسة عشرة (المنعقد في مكة عام ١٤١٩هـ)، وكذا هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية واللجنة الدائمة فيها، كما أفتى بجوازه المفتي العام للمملكة العربية السعودية السابق الشيخ عبد العزيز ابن باز-رحمه الله، وغيره كثير من أهل العلم.

(١) ذهب جمهور الفقهاء إلى جواز شراء الرجل سلعة بالأجل وبيعها إلى غير بائعها نقداً وغرضه الحصول على النقود، وكلمة التورق من عبارات الحنابلة. أما المذاهب الأخرى فيعرض فقهاؤها إلى التورق عند الحديث عن العينة فيفرقون بينها وهي ممنوعة وبين التورق وهو جائز عند جمهورهم. واستدلوا على القول بالجواز بالكتاب والسنة والقياس. أما الكتاب فقوله تعالى: "وأحل الله البيع" إذ يدل ذلك على إباحة كل بيع إلا ما دل دليل معتبر على حرمة ولا دليل هنا على حرمة التورق وقد اثبت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أن الأصل في العقود والشروط الإباحة إلا ما دل الدليل على حرمة. ومن السنة على الأحاديث في البيع وهي في نفس المعنى. أما القياس فلأن البيع توافرت فيه أركانه وشروطه وخلا من المفسدات كالغرر والجهالة والربا ونحو ذلك. وقد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية وكذا تلميذه ابن القيم إلى عدم جواز التورق مع أن المشهور عند الحنابلة الجواز. وقد ذكر ابن تيمية رحمه الله لقوله هذا مستندين الأول أنه من بيع المضطر وقد ورد النهي عن بيع المضطر، والثاني أنه حيلة على الربا. وقد تضافرت الفتاوى المعاصرة على جواز هذا البيع، منها قرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي في دورة مؤتمره الخامسة عشرة (رجب ١٤١٩هـ) حيث قرر جواز التورق، وكذا هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية واللجنة الدائمة فيها، كما أفتى بجوازه المفتي العام للمملكة العربية السعودية السابق الشيخ عبد العزيز ابن باز رحمه الله (مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ج ١٩ ص ٩٣) والمفتي العام الأسبق سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (فتاوى رقم ١٥٦٩ المنشورة في المجلد السابع من فتاوى ورسائل).

ونشير هنا إلى هذا حكم التورق المعروف، أما في مثلنا فإنه يتعلق بالتورق المنظم وهو معاملة مالية تجربها بعض المصارف الإسلامية، حيث يقوم المصرف بعمل نمطي يتم فيه ترتيب بيع سلعة (ليست من الذهب أو الفضة) من أسواق السلع العالمية أو غيرها، على المستورق بثمن أجل، على أن يلتزم المصرف. إما بشرط في العقد أو بحكم العرف والعادة. بأن ينوب عنه في بيعها على مشتر آخر بثمن حاضر، وتسليم ثمنها للمستورق.
(٢) أنظر: عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، "فقه المعاملات الحديثة"، شركة الراجحي المصرفية (المجموعة الشرعية)، دار ابن الجوزي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص ٦١٠، وكذا القرار الثاني لمجلس المجمع الفقهي الإسلامي (رابطة العالم الإسلامي)، الدورة ١٧، مكة المكرمة، ١٩-٢٣/١٠/١٤٢٤هـ حول موضوع "التورق كما تجربه بعض المصارف في الوقت الحاضر".

Dr. Abdelkrim A. Guendouz, The Regulatory Dialectic: to what extent it can explain the Islamic Financial Innovations

النقيضة: انتشار صور كثيرة من التورق غير السليم شرعا

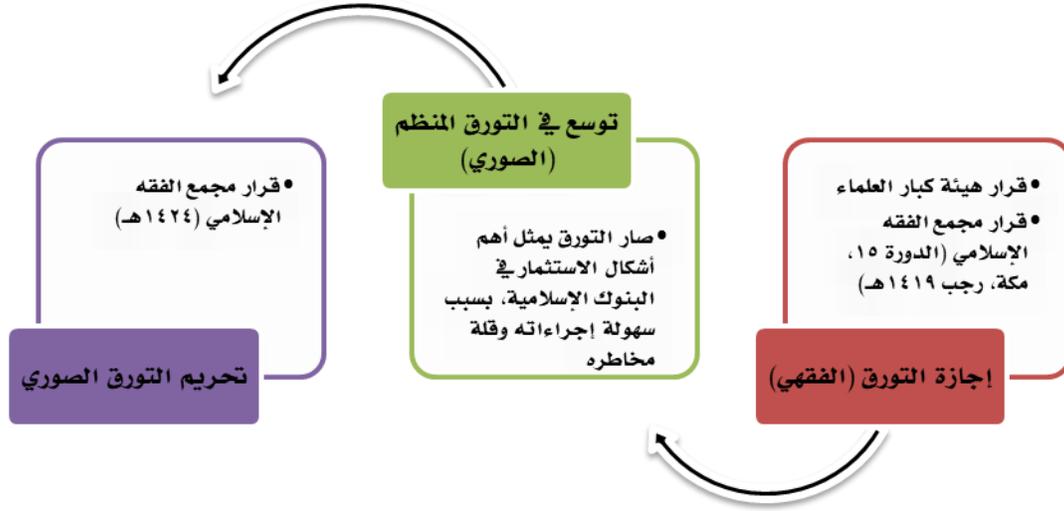
ما الذي حدث بعد ذلك؟ الحاصل بعد ذلك هو ظهور الكثير من المعاملات الربوية تحت اسم التورق، في حين كانت قرارات المجامع الفقهية والعلماء متعلقة أساسا بالتورق الفقهي الذي جاء في كتب الفقه (وهو المقصود في الأطروحة). من بين التطبيقات التي شاعت وانتشرت، نذكر صورتين يظهر في كليهما أن تطبيق التورق يتم بشكل مشوه أخرجه عن حقيقته وجعله إما معاملة صورية أو تحايلا. الصورة الأولى: أن تشتري سلعة بأقساط، وتبيعها على من اشترتها منه نفسه، وهو ما يسمى (بيع العينة)، وسميت بالعينة لأن عين السلعة التي باعها رجعت إليه بعينها، وهو محرم، لأنه حيلة اتخذت للتوصل بها إلى القرض بزيادة ربوية، فصارت بذلك محرمة عند جمهور العلماء، الصورة الثانية: تورق البنوك أو التورق المنظم، وصورته أن تشتري من البنك بضاعة بالأقساط -وفي الغالب تكون مرابحة، ثم توكل البنك في بيعها نقدا.

الحصيلة: المرحلة الثالثة-تحريم العينة والتورق المنظم

بعد انتشار عقود التورق التي سبق وصفها، تعالت أصوات كثيرة حول مشروعية تلك العقود، خاصة بعد انتشارها بشكل رهيب بين البنوك الإسلامية، وصار التمييز بين هذه العقود والقروض بفائدة صعبا لأهل التخصص فضلا عن العامة من الناس، ليصدر قراراً من المجمع الفقهي الإسلامي (٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ) فيه تحريم التورق المنظم، وفيه تحذير وتنبيه للمصارف من استغلال معاملة التورق على غير وجهها الشرعي. وكان من نص قرار المجمع: "بعد الاستماع إلى الأبحاث المقدمة حول الموضوع، والمناقشات التي دارت حوله، تبين للمجلس أن التورق الذي تجريه بعض المصارف في الوقت الحاضر هو: قيام المصرف بعمل نمطي يتم فيه ترتيب بيع سلعة (ليست من الذهب أو الفضة) من أسواق السلع العالمية أو غيرها، على المستورق بثمان آجل، على أن يلتزم المصرف -إما بشرط في العقد أو بحكم العرف والعادة- بأن ينوب عنه في بيعها على مشتر آخر بثمان حاضر، وتسليم ثمنها للمستورق. وبعد النظر والدراسة، قرر مجلس المجمع [...] عدم جواز التورق الذي سبق توصيفه في التمهيد". ويوضح الشكل (٢) التالي الدورة بشكل بياني:

د. عبد الكريم أحمد قندوز ، الجدلية التنظيمية: إلى أي مدى يمكنها تفسير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية؟

شكل (٢): دورة الجدلية التنظيمية لمنتج التورق



المصدر: الباحث

الدورة الجدلية للصكوك في الصناعة المالية الإسلامية:

من المنتجات المالية الإسلامية التي نرى أنها قد دخل في دورة جدلية تنظيمية: الصكوك، وفيما يلي شرح تطبيقي للدورة الجدلية لهذا المنتج:

الأطروحة: المرحلة الأولى-قرارات مجمع الفقه الإسلامي بخصوص الصكوك

إن المتتبع لقرارات مجمع الفقه الإسلامي حول الصكوك، يجد أنها كانت مطردة ابتداء من نهاية ثمانينات القرن العشرين، حيث أصدر أول قرار مجمعي في الصكوك من مجمع الفقه الإسلامي عام ١٩٨٨م (الدورة ٤) يتضمن الضوابط الشرعية لسندات المقارضة، وورد في القرار اقتراح تسمية هذه الأداة الاستثمارية بصكوك المقارضة، كما تضمن الأحكام الأساسية لإصدار الصك، وتداوله، وسبل التحوط للمخاطر، وإطفاءه، قبل أن تصدر الأردن أول صكوك إسلامية بغرض تمويل مشروعات الأوقاف وفق آلية المقارضة أو شركة المضاربة، وبضمنان الحكومة للقيمة الاسمية بصفتها طرفاً ثالثاً، حيث كانت الجهة الوقفية مضارباً، وحملة سندات (صكوك) المقارضة أرباب مال، وفي عام ٢٠٠٣م، أصدر المجلس الشرعي في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معياراً شرعياً مفصلاً

Dr. Abdelkrim A. Guendouz, The Regulatory Dialectic: to what extent it can explain the Islamic Financial Innovations

عن الصكوك، ثم في دورة مجمع الفقه الإسلامي الخامسة عشر بمسقط عام ٢٠٠٤ م، صدر قرار يتضمن ضوابط صكوك الإجارة.

النقيضة: المرحلة الثانية-انتشار صور كثيرة من الصكوك غير السليمة شرعا

شكل ابتكار الصكوك الإسلامية كأدوات مالية تفي بالعديد من متطلبات التمويل مع درجات متفاوتة من السيولة والخطر والربحية فتحا في الصناعة المالية الإسلامية، فانتشر التعامل بالصكوك في الدول الإسلامية (وأحيانا خارجها)، وقد تميزت بعض هذه الدول بالتوسع والتنوع في مجال إصدار الصكوك كماليزيا والبحرين والإمارات والمملكة العربية السعودية، غير أن هذا الانتشار شكل في نفس الوقت للمؤسسات المالية التي يعتبر الربح هدفها الأسى فرصة لا تفوت لتحقيق هذا الهدف، فسارعت للاستفادة من فرصة قبول الناس والمؤسسات لهذا النوع من الأدوات المالية، دونما كثير تحرر أو حرص على المصدقية الشرعية لتلك الأدوات، لتكون النتيجة بروز العديد من الصكوك التي كانت محل شك، بل وصل الأمر أن كل الصكوك المصدرة كانت محل شك من الناحية الشرعية. يقول الشيخ محمد تقي الدين العثماني: (جميع الصكوك المصدرة اليوم تضمن رد رأس المال إلى حملة الصكوك عند إطفاءها، مثل السندات الربوية سواء بسواء، وذلك بوعده ملزم إما من مصدر الصكوك أو من مديرها أنه سيشتري الأصول التي تمثلها الصكوك بقيمتها الاسمية التي اشتراها بها حملة الصكوك في بداية العملية، بقطع النظر عن قيمتها الحقيقية أو السوقية في ذلك اليوم. وبهذه الآلية المركبة استطاعت الصكوك أن تحمل خصائص السندات الربوية من حيث إنها لا تعطى حملة الصكوك إلا نسبة معينة من رأس المال مبنية على سعر الفائدة، وفي الوقت نفسه إنها تضمن لحملة الصكوك استرداد رأس مالهم في نهاية العملية". ويؤكد ما سبق أقوال كثير من الخبراء وأهل العلم، ومنهم سامي السويلم والشيخ عبد الله بن منيع وغيرهما^(١). لقد كان شرخا كبيرا في هيكل الصناعة المالية الإسلامية، يحتاج تصحيحا فعليا وعميقا، لما يترتب عنه من آثار كبيرة ليس على الصكوك فحسب، بل يمتد للصناعة ككل.

الحصيلة: المرحلة الثالثة-المزيد من الضوابط حيال الصكوك

في هذه المرحلة ظهرت ضوابط أكثر تشددا، وصارت قرارات المجامع الفقهية والمؤسسات الداعمة أكثر صرامة وشمولا، وسنكتفي بذكر ما صدر عن أهم هيئتين للصناعة المالية الإسلامية وهما مجمع الفقه الإسلامي وهيئة

(١) أنظر مثلا: صحيفة مال الاقتصادية: (الشيخ المنيع التطبيق السيئ للصكوك قد يقوض المصرفية الإسلامية فمعظمها "سندات" مضللة). ١ أكتوبر ٢٠١٥ م، <https://www.maaal.com/archives/78759>، تاريخ الاطلاع: ٦ أكتوبر ٢٠١٨ م.



د. عبد الكريم أحمد قندوز ، الجدلية التنظيمية: إلى أي مدى يمكنها تفسير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية؟

المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

صدر قرار المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) الخاص بضوابط الصكوك، والذي كان نقطة فاصلة في تاريخ الصكوك، وكان نصه على النحو التالي: "إن المجلس الشرعي بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية نظراً لاتساع تطبيق الصكوك عالمياً والإقبال العام عليها وما يثار حولها من ملاحظات وتساؤلات، بحث موضوع إصدار الصكوك في ثلاثة اجتماعات [المدينة المنورة ٢٠٠٧، ومكة المكرمة ٢٠٠٧، والبحرين ٢٠٠٨]، وبعد النظر فيما دار في هذه الاجتماعات، والأوراق والبحوث التي قدمت فيها، فإن المجلس الشرعي... إذ يؤكد على ما ورد بشأن الصكوك في المعايير الشرعية - يوصي المؤسسات المالية الإسلامية وهيئات الرقابة الشرعية أن تلتزم عند إصدار الصكوك بما يأتي: (١) يجب أن تمثل الصكوك القابلة للتداول ملكية حملة الصكوك بجميع حقوقها والتزاماتها، في موجودات حقيقية من شأنها أن تمتلك وتباع شرعاً وقانوناً، سواء أكانت أعياناً أم منافع أم خدمات [...] ويجب على مدير الصكوك إثبات نقل ملكية الموجودات في سجلاته وألا يبقها في موجوداته. (٢) لا يجوز أن تمثل الصكوك القابلة للتداول الإيرادات أو الديون، إلا إذا باعت جهة تجارية أو مالية جميع موجوداتها، أو محفظة لها ذمة مالية قائمة لديها ودخلت الديون تابعة للأعيان والمنافع غير مقصودة في الأصل وفق الضوابط المذكورة في المعيار الشرعي رقم (٢١) بشأن الأوراق المالية. (٣) لا يجوز لمدير الصكوك، سواء أكان مضارباً أم شريكاً أم وكيلاً بالاستثمار أن يلتزم بأن يقدم إلى حملة الصكوك قرضاً عند نقص الربح الفعلي عن الربح المتوقع. (٤) لا يجوز للمضارب أو الشريك أو وكيل الاستثمار أن يتعهد بشراء الأصول من حملة الصكوك أو ممن يمثلهم بقيمتها الاسمية عند إطفاء الصكوك في نهاية مدتها ويجوز أن يكون التعهد بالشراء على أساس صافي قيمة الأصول أو القيمة السوقية أو القيمة العادلة أو بتمن يتفق عليه عند الشراء. أما إذا كانت موجودات صكوك المشاركة أو المضاربة أو الوكالة بالاستثمار تقتصر على أصول مؤجرة إجارة منتهية بالتملك، فيجوز لمدير الصكوك التعهد بشراء تلك الأصول عند إطفاء الصكوك... بباقي أقساط الأجرة لجميع الأصول، باعتبارها تمثل صافي قيمتها. (٥) يجوز للمستأجر في التعهد في صكوك الإجارة شراء الأصول المؤجرة عند إطفاء الصكوك بقيمتها الاسمية على ألا يكون شريكاً أو مضارباً أو وكيلاً بالاستثمار. (٦) يتعين على الهيئات الشرعية ألا تكتفي بإصدار فتوى لجواز هيكل الصكوك، بل يجب أن تدقق العقود والوثائق ذات الصلة وتراقب طريقة تطبيقها، وتتأكد من أن العملية تلتزم في جميع مراحلها بالمتطلبات والضوابط الشرعية وفقاً للمعايير الشرعية.

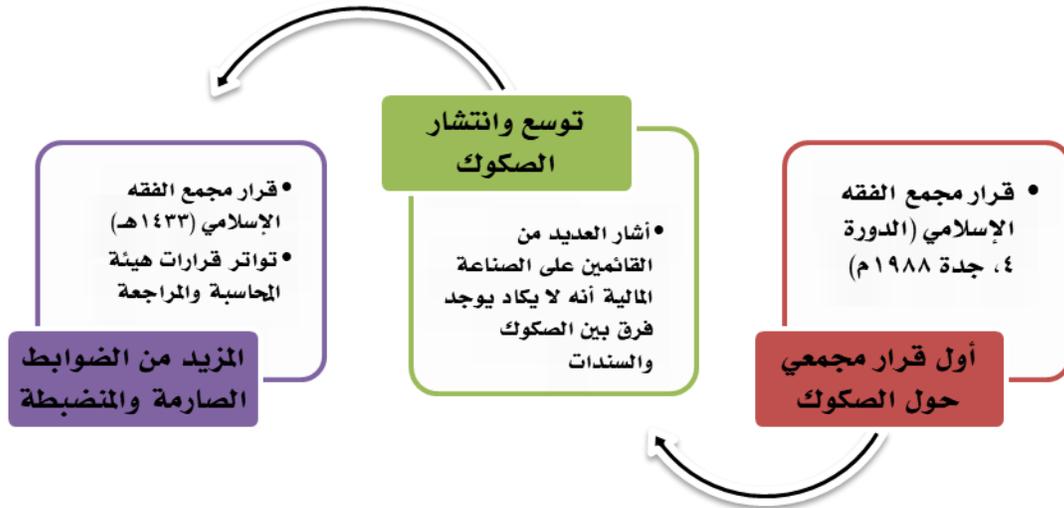
وبالنسبة لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، فقد أصدر في دورته العشرين بمدينة وهران (الجزائر) (٢٠١٢م) قراره (رقم ١٨٨ (٢٠/٣) حول الصكوك الإسلامية، حيث كان القرار أكثر صرامة وتأكيداً على الالتزام الشرعي، إذ أكد على

Dr. Abdelkrim A. Guendouz, The Regulatory Dialectic: to what extent it can explain the Islamic Financial Innovations

وجوب أن تحقق العقود الخاصة بالصكوك مقتضاها من حيث ثبوت الملكية شرعاً وقانوناً، وما يترتب عليها من القدرة على التصرف وتحمل الضمان، كما يجب خلو العقود من الحيل والصورية، والتأكد من سلامة ما تؤول إليه من الناحية الشرعية، فضلاً عن تضمن وثائق الصكوك الآليات اللازمة لضبط التطبيق والتأكد من خلوه من الحيل والصورية ومعالجة الخلل المحتمل. كما يجب القيام بالمراجعة الدورية للتأكد من سلامة استخدام حصيلة الصكوك في الغرض المحدد لإصدارها، ومن تطبيق جميع مقتضيات العقود على الوجه المقصود شرعاً، وأن تستوفي الصكوك الإسلامية الفروق الجوهرية بينها وبين السندات الربوية من حيث الهيكلة والتصميم والتركيب، وأن ينعكس ذلك على آليات تسويق الصكوك وتسعيرها.

ويتضح من القرارين السابقين مدى الانضباط الذي صارت عليه قرارات الجهات الإشرافية والمجامع الفقهية، حيث صارت أكثر تفصيلاً وأكثر دقة وتشدداً. وعلى نحو ما تم توضيحه في الدورة الجدلية لمنتج التورق، يوضح الشكل (٣) الدورة الجدلية للصكوك

شكل (٣): دورة الجدلية التنظيمية لمنتج الصكوك



المصدر: الباحث



د. عبد الكريم أحمد قندوز ، الجدلية التنظيمية: إلى أي مدى يمكنها تفسير ابتكار المنتجات المالية الإسلامية؟

الخاتمة:

لطالما راودت القائمين على الصناعة المالية الرغبة في فهم ظهور الابتكارات المالية وأسباب انتشارها على النحو الذي يعرفه الاقتصاد الحقيقي. كان هذا دافعا للبحث عن نظرية شاملة للابتكار المالي تفسر وتبرر أسباب ظهور الابتكارات وانتشارها، ومع كون هذا الهدف لم يتحقق بشكل كلي، إلا أنه قد ظهرت العديد من المحاولات والمقاربات لوضع أطر نظرية لتفسير الابتكار المالي، ولعل واحدة من أبرع هذه المقاربات (نظرية الجدلية التنظيمية) والتي كان سبق الفضل في الإشارة إليها لإدوارد كين، وهي ترى أن الابتكارات المالية تظهر ضمن ما يعرف بدورة الجدلية التنظيمية والتي هي عبارة عن مجموعة من الأفعال وردود الأفعال المتبادلة بين المنظم (الجهات الإشرافية والرقابية) والمنظم له (المؤسسات). ولكون هذه النظرية لها تطبيقات شائعة، فقد حاولنا إسقاط هذه النظرية على الصناعة المالية الإسلامية والتعرف على المدى الذي يمكن أن تنجح فيه هذه المقاربة في تفسير تطور المنتجات المالية الإسلامية، وقد تبين لنا أن للنظرية مؤيدات كثيرة تجعل أقرب ما تكون إلى السنن الكونية، وبالتطبيق على منتجي التورق والصكوك وجدنا أنها تنجح إلى حد معقول في تفسير ما حصل من تطور في هذين المنتجين طيلة عقود من الزمن.

إن ما توصلت إليه الدراسة يمكن أن يشكل لبنة جديدة في سد الفجوة العلمية في واحدة من أهم مجالات البحث العلمي في المالية الإسلامية وهو الابتكار المالي. أما على المستوى العملي التطبيقي، فإن فهم الآلية التي تتطور بها المنتجات، يساعد على وضع الضوابط التي تحكم المنتجات المالية مع فهم لمآلات تلك الضوابط، وتجنب الصناعة الانحرافات السلبية التي يمكن أن تترتب عن عدم إدراك تلك المآلات، كما تساعد على التعرف على العوامل المؤثرة على تطوير ونشر الابتكارات المالية الإسلامية بما يفيد المؤسسات المالية الإسلامية ويساعد الجهات الرقابية والإشرافية على توقع الموجة التالية من الابتكارات المالية وتأثيراتها على النظام المالي وعلى الاقتصاد، وفهم التداخل في العلاقة بين الجهات الرقابية (الإشرافية) والمؤسسات المالية وآثارها على وضع تشريعات جديدة للتنظيم.

إن نظرية الجدلية التنظيمية ليست الوحيدة من بين نظريات الابتكار المالي، وعلى ذلك فإن الحاجة ما تزال قائمة لتطبيق النظريات الأخرى على الصناعة المالية الإسلامية، ولعل من مجالات البحث المستقبلية نذكر ما يلي:

- تطبيق نظرية كمال السوق وإلى أي مدى يمكنها تفسير تطور المنتجات المالية الإسلامية
- تطبيق نظرية العرض المعدوم وهل تنجح في تبرير ظهور وانتشار الابتكارات المالية في الصناعة الإسلامية



Dr. Abdelkrim A. Guendouz, The Regulatory Dialectic: to what extent it can explain the Islamic Financial Innovations

المراجع:

- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت: ٤٧٤هـ)، "المنهاج في ترتيب الحجج"، تحقيق: عبد المجيد تركي، الطبعة الثالثة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠١.
- قندوز، ع (٢٠١٧). الهندسة المالية الإسلامية: مقارنة الفك والتركيب، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، معهد الاقتصاد الإسلامي، ٣٠ (٣)،
- البدراوي، عبد المنعم (١٩٦٦). المدخل للعلوم القانونية: النظرية المعاصرة للقانون والنظرية العامة للحق، دار النهضة العربية، بيروت.
- Akhtar, M. A. (1983), *Financial Innovations and Their Implications for Monetary Policy: an International Perspective*, Bank for International Settlements, BIS Economics Papers, No 9, 1-57.
- Al-Salem, F. H. (2009). Islamic financial product innovation. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 2(3), 187. doi:10.1108/17538390910986326
- Dos Santos, J. C. (1996). Glass-Steagall and the regulatory dialectic. *Economic Commentary* (Cleveland), 1.
- Finnerty, J. D. (1985). Zero coupon bond arbitrage: An illustration of the regulatory dialectic at work. *Financial Management*, 14(4), 13-17. doi:10.2307/3665332
- Furlong, F., & Kwan, S. (1999). Financial modernization and regulation. *Journal of Financial Services Research*, 16(2), 95-100. doi:10.1023/A:1008114922616
- Hunt-Ahmed, K. (2013). *Contemporary Islamic finance: Innovations, applications and best practices* (1. Aufl. ed.) Wiley.
- Kane, E. (1977). Good Intentions and Unintended Evil: The Case against Selective Credit Allocation. *Journal of Money, Credit and Banking*, 9(1), 55-69. doi:10.2307/1991999
- Kane, E. J. (1988). Interaction of financial and regulatory innovation. *The American Economic Review*, 78(2), 328-334.
- Kane, E. J. (2007). Connecting national safety nets: The dialectics of the basel II contracting process. *Atlantic Economic Journal*, 35(4), 399-409. doi:10.1007/s11293-007-9095-5



-
- Samsudin, A. R. (2016). Product innovation of Islamic financial institutions. *International Journal of Nusantara Islam*, 4(1), 29-40. doi:10.15575/ijni.v4i1.1186
- Seng, K. K., Giorgioni, G., & Laws, J. (2014). Derivative products and innovation in islamic finance: A hybrid tool for risk-sharing options. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 7(3), 242-257. doi:https://doi.org/10.1108/IMEFM-07-2013-0084
- Wall, L. D., & Eisenbeis, R. A. (1999). Financial regulatory structure and the resolution of conflicting goals. *Journal of Financial Services Research*, 16(2), 223-245. doi:10.1023/A:1008144526251



Dr. Abdelkrim A. Guendouz, The Regulatory Dialectic: to what extent it can explain the Islamic Financial Innovations

عن الباحث:

عبد الكريم أحمد قندوز أستاذ المالية والمالية الإسلامية بقسم المالية (كلية إدارة الأعمال)، جامعة الملك فيصل (المملكة العربية السعودية). حصل عبد الكريم على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة الشلف (الجزائر) سنة ٢٠١٢م. تغطي اهتماماته البحثية موضوعات متنوعة تشمل: المالية والمالية الإسلامية، التحوط وإدارة الخطر، المشتقات المالية... كما أن له العديد من المنشورات العلمية في ذات المجالات بمجلات علمية مختلفة (دراسات اقتصادية إسلامية، مجلة معهد الاقتصاد الإسلامي، مجلة إسرا...).

له بعض الكتب في مجالات المالية: (الابتكار المالي ومدخل إلى الهندسة المالية: ٢٠١٨)، (التحوط وإدارة الخطر: مدخل مالي، ٢٠١٧)، (إدارة المخاطر: ٢٠١٣)، (المشتقات المالية: ٢٠١٤).

شارك في العديد من المؤتمرات والملتقيات العلمية في مجالات الاقتصاد والمالية بكل من المملكة العربية السعودية والسودان والإمارات العربية المتحدة والجزائر وغيرها.